## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٥ | ١٤٨٢ |
| اليورو | ١٨٣٠ | ١٨٤٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٦٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٥٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٠ | ٤٣٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## حركة سوق المواد الانشائية

| المادة | الوحدة القياسية | السعر بالدنيار |
|---|---|---|
| السمنت المقاوم | طن | ٢٨٠٠٠٠ |
| السمنت العادي | طن | ٢٣٥٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن | ١٧٠٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٥٠٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٠٠٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن | ٩٥٠٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ٨٠٠ |
| بورك الاهلية | طن | ١٤٠٠٠٠ |

# اتفاق التجارة في السلع الزراعية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية

**تعد منظمة التجارة العالمية من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والتي أصبحت واقعاً جديداً أصبحنا نعيش فيه وعلينا التفاهم معه. والأمر المؤكد الذي يجب على أية دولة أن تبدأ به هو تسليط الضوء على المشكلة وتفهم أبعادها وتحليل عناصرها وأن تجند عناصر القوة لديها وتعبئة طاقاتها ومواردها لمواجهة المتغيرات في مسار التجارة الدولية.**

د. ثائر محمود رشيد العاني

إن اتفاق الزراعة جاء أصلاً لحسم الخلاف الذي طال أمده بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة (السلع الغذائية مثل الحبوب، الزيوت، والدهون، والسكر والألبان) وحرب الدعم التي استمرت بينهما إلى حد أجهدت ميزانيات كل منهما خاصة مع وجود عجز تجاري لدى الولايات المتحدة في بداية ومنتصف الثمانينيات. إذ يتحدد الدعم المقدم للزراعة في العالم بحدود ٢٣٠ و٢٧٠ مليار دولار سنوياً جاء معظمه من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أما أهم ما جاء في الاتفاق العام:

أ- عملية تحويل القيود الكمية إلى تعريفة كمركية: ففي مجال النفاذ للأسواق (الجزء الخاص بتحرير التجارة في الأسواق) جاء التأكيد على التخفيض التدريجي من الدعم الداخلي ودعم التصدير الذي يسهم في تشويه التجارة، وأول الموضوعات في هذا الإطار هو تعديل نص المادة ١١ من اتفاقية الجات والخاصة بتحريم استعمال القيود الكمية والتي منعت استخدام هذه القيود عموماً على كل أنواع السلع ولكنها سمحت باستثناءات للسلع الزراعية.

ب- تخفيض الرسوم الكمركية إذ اتفق على أن يتم تخفيض الرسوم الكمركية العادية أو تلك الرسوم التي نجمت عن عملية التحويل من القيود الكمية بمقدار ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات وسمح للدول النامية بأن لا تلتزم بهذا القدر من التخفيض بل تخفض الرسوم بمقدار ٢٤٪ على مدى عشر سنوات وأن تدرج كل دولة هذا التخفيض ضمن جداول تنازلاتها عموماً أي مع ما التزمت به من تخفيض على باقي السلع أيضاً وأن يتم ربط أو تثبيت هذه الرسوم أي التفهم بعدم زيادتها عما تقدمه في جداول التنازلات.

جـ- آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة (S.S.G) (Special Safe Guard)لإقناع الدول بعملية التحول إلى الرسوم الكمركية وبعملية خفض الرسوم تم التسامح مع الدول التي قامت بعملية التحول أن تلجأ إلى حماية سوقها الداخلي من الواردات باستخدام هذه الآلية. وآلية الوقاية الخاصة بالزراعة هي استثناء من آلية الوقاية الواردة في الاتفاق العام للوقاية فلا تتطلب إثبات الضرر أو دفع تعويض أو استخدام إجراءات أخرى.

وتأسيساً لما تقدم يمكن إجمال سلبيات التطبيق على النحو التالي:

١- اتضح أن بعض الدول وخاصة المتقدمة المصدر الرئيس للسلع الزراعية قد استفادت من عملية التحول إلى الرسوم الكمركية بشكل مبالغ فيه حيث زادت هذه الرسوم في بعض الأحيان لتصل إلى ٣٠٠٪ أو ٤٠٠٪ وكانت النتيجة زيادة مستوى الحماية عن ذي قبل بدلاً من تحقيق الهدف الأساس وهو خفض الحماية وتطلق بعض الدول على ذلك Dirty Tariffication ويعني التعريفة المغالى فيها ومن نتيجة ذلك أن يزداد التفاوت بين متوسطات الرسوم على السلع الصناعية والسلع التجارية مما يعرقل عملية تحرير التجارة الدولية عموماً.

٢- كذلك لجأت بعض الدول، وخاصة الاتحاد الأوروبي، إلى فرض أشكال مختلفة من الرسوم مثل الرسوم النوعية إلى جانب الرسوم القيمية مما يعقد المشكلة أمام المصدرين للسلع والمنتجات الزراعية.

٣- كما اتضح أيضاً عدم التزام الدول المتقدمة بمراعاة تخفيض هذه الرسوم للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

٤- هناك عدد قليل من الدول استفادت من آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة وبخاصة الدول المتقدمة وأن عدداً محدوداً من الدول النامية قد أدرج في جدول تنازلاته الحق في استخدام S.S.G.

5-لوحظ أن الدول التي استخدمت S.S.Gقد فرضت حصصاً تعريفية والتي أصبحت من الأدوات الحمائية الجديدة وأثرت على صادرات الدول النامية بشكل واضح.

٦- إن هناك مشاكل واضحة في التطبيق هو وجود الرسوم الكمركية المرتفعة جداً أو ما يطلق عليه القمم التعريفية أي تصعيد التعريفة أي ارتفاعها على السلع كلما زادت فيها عملية التصنيع وبالتالي ظهر أيضاً التفاوت الكبير بين الرسوم المفروضة على مختلف السلع.

إن عدم قدرة المنظمة العالمية على حمل الأعضاء على الالتزام بتطبيق بنود الاتفاق العام وحل المنازعات يتجلى في:

أ- النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان حول الإنتاج الزراعي وصادراته، فأوروبا قد حققت اكتفاءً ذاتياً في مجال الأمن الغذائي في إطار السوق المشتركة وبالتالي أصبحت مصدرة ناجحة بواسطة فك الارتباك والذي يقوم على معدل فصل الأسعار الزراعية المعمول به في الاتحاد الأوروبي عن الأسعار السائدة عالمياً وفي الوقت ذاته ترفض أوروبا تنفيذ المبدأ ذاته على الدول النامية. أما اليابان وكوريا فقد نجحتا في حماية إنتاج الرز.

ب- لقد وعدت دول الشمال البلدان النامية بالتحرير السريع للأسواق الزراعية ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق بالرغم من مؤتمر المنظمة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦ ثم سياتل عام ١٩٩٨ والدوحة عام ٢٠٠٢ فمعظم المنتجات الزراعية في الدول النامية مستبعدة من أسواق الشمال الغنية في حين أن دول الشمال تستمر في صب فائض إنتاجها الزراعي في أسواق الدول النامية من خلال المساعدات الكبيرة للتصدير، ففي عام ٢٠٠٢ دفعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي OECD لمزارعيها ٣٣٥ مليار دولار بشكل إعانات لمساعدة الإنتاج واستقرار الأسعار.

أما الولايات المتحدة ففي الوقت الذي تطالب فيه اليابان وأوروبا برفع أو إلغاء الدعم لحماية الزراعة، غير إنها تقدم الدعم اللازم لمزارعيها، بل إنها أقرت مشروع قانون متعلق بحماية المزارع والاستثمار الريفي عام ٢٠٠٢ يسهم بزيادة مختلف الإعانات الزراعية بمبلغ مقداره ٧٣,٥ مليار على مدى السنوات العشر المقبلة وهو ما يعكس أحد أبرز أشكال التمييز في العلاقات الاقتصادية الدولية.

جـ- لجوء الدول المتقدمة إلى أساليب تمييزية ضد البلدان النامية عن طريق إجراءات مكافحة الإغراق وتدابير الرسوم التعويضية، وقد وجد أن ما نسبته ٦٦,٦٪ من مجموع إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال المدة (١٩٩٩-2000)ضد البلدان النامية. كما أن بطء وتيرة إزالة القيود المفروضة على المنتوجات والملابس وفقاً لاتفاق المنظمة ترك الجزء الأعظم من التجارة المتأثرة بنظام الحصص إذ لم يتم تحريرها بحلول ٣١ ك١ ,٢٠٠٤ وقد وجد أنه نحو ٢٠٪ من الإجراءات مكافحة الإغراق ذات الصلة بالمنتوجات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد واردات الدول النامية وخاصة الصين.

د- لقد ازدادت مخاوف معظم البلدان النامية بسبب إجراءات مكافحة الإغراق، ذلك أن الدول المستوردة تسمح للمنتجين المحليين باستخدام نصوص الاتفاق الخاص بالإغراق فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي واستخدام قواعد وإجراءات منع الإغراق وخصوصاً بالنسبة للدول المتقدمة، ما يؤدي إلى الإضرار بمنتجي البلدان النامية المصدرة للعديد من المنتجات الزراعية إلى هذه الدول، ويمكن القول أن قوانين مكافحة الإغراق وإجراءات التعويضية واتسامها بدرجة من التعقيد له وقعه السلبي على الدول النامية لما تتميز به شركاتها الصغيرة من ضعف الإدارة وعدم قدرتها على المنافسة وإلمامها بالقوانين واللوائح والممارسة الإدارية وقلة خبراتها في مجال القوانين المتعلقة بالإغراق ما يخلق صعوبة دفاعها عن حقوقها ومصالحها.

هـ- في اتفاقية الزراعة أفضت عملية التحويل من القيود الكمية إلى رسوم كمركية مما أنتج تصاعداً شديداً للتعريفة في القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاع الصناعي وأن أكثر من نصف الذرى التعريفية (تلك التي تتعددى ١٢٪) لدى الدول المتقدمة تنحصر في القطاع الزراعي مع تركز معظم المعدلات التعريفية والتي تتعدى أحياناً ١٠٠٪ في المنتجات التي تحولت إلى نظام التعريفة كما تفرض ١٠٠٪ من التعريفات على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبرى للدول النامية مثل السكر والأرز والحبوب الخشنة والأغذية المجهزة بمعدلات يصل بعضها إلى ذروات عالية. وتعد هذه الرسوم بالغة الضرر وتؤدي إلى رفع الأسعار المحلية فوق الأسعار العالمية كما إنها تجعل الغذاء أغلى ثمن للمستهلكين وترفع تكلفة شركات تصنيع الغذاء المحلية.

## في الهم الاقتصادي

# هذا ما حدث في شركة الأصباغ الحديثة!

تعرضنا في عمودنا اليومي بالأمس لظاهرة فرض عمال شركات القطاع المختلط أتاوات على إدارات مؤسساتهم بما الحق ضرراً كبيراً في بنية العديد من هذه المشاريع وشل فاعليتها.

وبودنا أن نعرض لآخر تلك الممارسات من خلال تصرفات مجاميع العمال في شركة الأصباغ الحديثة والتي اضطرت الهيئة العامة –قسراً –إلى أن تقرها قبل أقل من شهر برغم إلحاقها الضرر البالغ في توجهات الشركة وبرامجها الإنتاجية وتطلع مساهميها لتطوير فعالياتها.

فلم تكد الهيئة العامة تكتمل حتى دخل العمال قاعة الاجتماع ليفرضوا شروطاً أقل ما يقال عنها إنها ابتزاز دون أي وجه حق، عندما أصروا –وبالإكراه –على إن توزع الشركة –مع كونها لم تحقق إلا النزر اليسير من العائدات –مكافأة مقطوعة لكل عامل بمبلغ نصف مليون دينار فضلاً عن راتبين، في حين كانوا قد فرضوا في السنة السابقة (أتاوة) أخرى قدرها ثمانمئة ألف دينار لكل عامل في حين لم يتلق المساهمون الذين يفترض أنهم أصحاب رأس المال في الشركة إلا الإهانة والازدراء من قبل العمال مما حملهم على تجاهل عرض مشروع يوسع الطاقة الإنتاجية ويزيد في تحقيق موارد الشركة ويلبي متطلبات السوق.

حسام الساموك

لكن تركت هذه الممارسة الأنانية والنفعية في نفوس المساهمين عموماً ومجلس الإدارة غصة كبيرة، لما تشكله من تعويق مباشر لنهوض الشركة بما يخدم كل الأطراف بمن فيهم العمال والفنيون والمنتسبون كافة.

وقارن المساهمون بين المعامل الخاصة لإنتاج الأصباغ والوسائل التي يستخدمها أصحابها في التعاطي مع العمال بالطرد الكيفي والتعامل التعسفي وإقفال المعمل أثناء توقف الإنتاج بما يعرض العمال للضرر البالغ، فضلاً عن أساليب العمل البدائية والعلاقات التي تفتقر لأية ضمانات مستقبلية، وبين واقع الشركة وأجهزتها وبرامجها التطويرية وضماناتها المختلفة للعاملين ومختلف المنتسبين إليها.

وبرغم عرض بدائل لاشك في إنها لا تعبر عن المسؤولية الوطنية من خلال الدعوة لاستخدام عمالة آسيوية كما يحدث في منطقة الخليج العربي وبلدان الجوار، إلا أن الحالة لا يمكن أن تكون مطمئنة أن لم تتناد شتى المؤسسات المعنية لوضع ضوابط قانونية تنظم العلاقة بشكل أكثر حزماً ومسؤولية بين المؤسسات الإنتاجية بشتى قنواتها وتوجهاتها وتشكيلاتها والعاملين فيها، فضلاً عن ضرورة أن تنهض النقابات العمالية بمهماتها بما يتجاوز الحس النفعي والمصلحي لمنتسبيها على حساب الحق والعدل أولاً والمسؤولية الأخلاقية والوطنية معاً.

لقد عرف العالم النقابات العمالية باعتبارها حامية مصالح العمال أمام القوانين الجائرة وتجاوزات أرباب العمل، لا أن يتجاوز العمال على القيم والحقوق والأخلاقيات المهنية المعتمدة، وهذا ما يجعلنا نتطلع بثقة إلى أحزابنا الوطنية واتحادات العمال المعروفة بمبادئها والتزامها الوطني لإرساء أنماط من العلاقات المهنية تنصف كل الأطراف.

# الصناعة تجهز الزراعة بـ(٢٥٠) ألف طن من سماد اليوريا

بغداد / رياض القره غولي

جهزت الشركات العامة لصناعة الأسمدة الشمالية والجنوبية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وزارة الزراعة بأكثر من (٢٥٠) ألف طن من سماد اليوريا خلال العام الحالي.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة أن الوزارة تسعى ومن خلال تجهيز وزارة الزراعة بالأسمدة الكيمياوية وبأسعار مخفضة إلى تأمين حاجة الفلاحين والمزارعين في المحافظات كافة من مادة الأسمدة وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الحالي للبلد، مضيفاً أن سعر الطن الواحد من سماد اليوريا يصل إلى (١٩٠) ألف دينار وبما يعادل نصف السعر العالمي للسماد في الدول المجاورة، وقد منعت وزارة الصناعة والمعادن تصدير إنتاجها من السماد بحيث خصصت كامل إنتاجها لوزارة الزراعة للإسهام في تعزيز مسيرة القطاع الزراعي.

وأكد المصدر أن الشركتين الشمالية والجنوبية ستواصلان تجهيز الزراعة بالأسمدة حيث يصل إنتاجهما إلى ما يقرب من (١٢٥) ألف طن في الأقل لغاية نهاية العام.

وتجدر الإشارة إلى ان الشركة العامة للأسمدة الجنوبية أجرت مباحثات ثنائية مع الشركة اليابانية المؤسسة لمصانع الأسمدة الجنوبية لتحديد أعمال التأهيل المطلوبة ورفع الإنتاج بما يسد حاجة العراق وتصدير الفائض منه.

# كيف استقبلت أنباء الزيادات في أسعار الوقود؟

بغداد- يحيى الشرع

أبدى عدد كبير من المواطنين تخوفهم من القرار القاضي بزيادة أسعار الوقود.

وقالوا في أحاديثهم لـ(الحدث الاقتصادي) أن هذا القرار سينعكس سلباً على السوق وذلك باشتعال الأسعار إذ سيبادر أصحاب المركبات إلى زيادة أسعار أجور النقل.

وقال حميد الجبوري (عسكري متقاعد) أن زيادة أسعار الوقود قرار خاطئ فهذه الزيادة بسبب ظروف السوق سوف ترفع أسعار المواد الغذائية والزراعية والإنشائية إذ سيتذرع التاجر بارتفاع أجور النقل جراء الزيادات الحاصلة على أسعار الوقود: البنزين والكاز والنفط والغاز.

وأبدى عبد المهيمن علي (محام) عن أسفه كون بلدنا أكبر منتج نفطي في العالم وأسعاره في السوق العالمية مرتفعة جداً وكان يفترض أن ينعم المواطن بخيرات ثروته الوطنية لا أن تكون عبئاً ثقيلاً عليه، وإن اغلب العراقيين هم من اصحاب الدخل المحدود جداً، طالباً من الحكومة إعادة النظر في هذا القرار وإيجاد البدائل التي من شأنها أن تخدم المواطن لا ترهقه.

إنعام كاظم (موظفة) في وزارة التربية قالت يبدو أن المعاناة لا تفارقنا فأنا ومنذ وعيت على نفسي ومنذ السبعينيات أشهد الطوابير من أجل الحصول على عبوة معجون صغيرة وبعدها كثرت وازدادت هذه الطوابير للحصول على قنينة الغاز أو كمية من النفط ورافقتها أزمات تلو الأزمات في السكن والنقل وتردي الحالة المعيشية، والآن بدلاً من أن يعوض المواطن عن حقوقه وأمواله المهدورة وأن يعيش حاله حال المواطن في سيرلانكا وبنغلادش وأفريقيا في الأقل نرى اليوم الحكومة في هذا القرار وكأنها هي تنتقم من المواطن.

عبد السلام إبراهيم (مدرس) أبدى رأياً مختلفاً فهذا القرار سيحد من عمليات التهريب للوقود وستنتهي أزمة طوابير السيارات الملتفة حول محطات تعبئة الوقود وكذلك ستنتهي جمعيات المضاربين في السوق السوداء وللأسف وهم مجموعات من موظفي وزارة النفط ومحطات الوقود وللأسف بتغافل متعمد أو مشاركة من بعض أجهزة الشرطة التي لم تقبض على عصابة واحدة وحتى يومنا هذا من عصابات ومافيات البنزين والنفط والكاز.

ولم نلق أي جواب من المسؤولين في وزارة النفط الموجودين في بعض المحطات وكذلك مسؤولي وموظفي هذه المحطات عن هذا القرار وتداعياته.